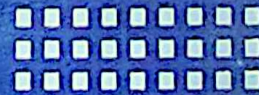
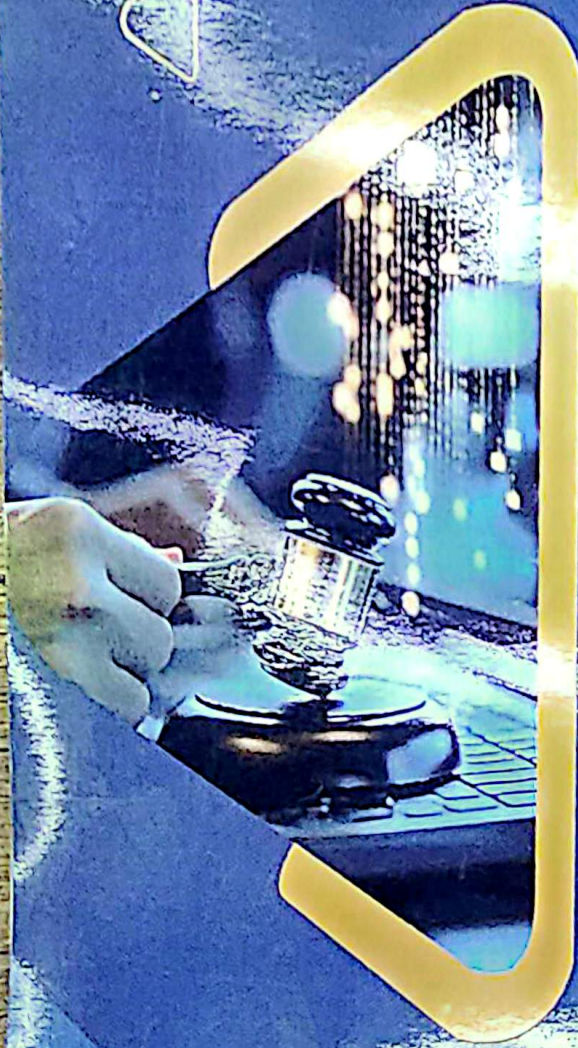


الذكثورة كلا نمر أسماء



الدليل الإلكتروني وحجته أمام القاضي الجزائي

كتاب علمي



عنوان الكتاب: كتاب علمي
الدليل الإلكتروني وحجيته أمام القاضي الجزائري
اسم المؤلف: الدكتورة كلانمر أسماء
الحجم: 23,5 × 15,5
عدد الصفحات: 210
ISBN: 978-9969-672-73-2
منشورات دارلايمة، 2026
الإيداع القانوني: 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليلة- تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال: +213 (0) 725.085.550

WWW.NLLIBRAIRIE.COM



حقوق النشر محفوظة لمنشورات دارلايمة © 2026
يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال
الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو
الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكتوب من دار النشر لايمة.

7	مقدمة
9	الفصل الأول: أحكام الدليل الإلكتروني
10	المبحث الأول: الأحكام العامة للدليل الإلكتروني
11	المطلب الأول: مفهوم الدليل الإلكتروني
12	الفرع الأول: تعريف الدليل الإلكتروني
14	الفرع الثاني: خصائص الدليل الإلكتروني
14	أولاً: الدليل الجنائي الإلكتروني دليل علمي
15	ثانياً-الدليل الجنائي الإلكتروني دليل تقني
16	ثالثاً-الدليل الإلكتروني يصعب التخلص منه
17	رابعاً-الدليل الجنائي الإلكتروني متنوع ومتطور
18	خامساً-قابلية الدليل الجنائي الإلكتروني لنسخ والحجز
18	الفرع الثالث: الطبيعة القانونية للدليل الإلكتروني
19	أولاً: الدليل الإلكتروني هو دليل مادي
20	ثانياً: الدليل الإلكتروني هو دليل معنوي
20	ثالثاً: الدليل الإلكتروني له طبيعته الخاصة
21	المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة للدليل الإلكتروني
21	الفرع الأول: تقسيم الدليل الإلكتروني من حيث قابليته للإثبات
21	أولاً-الأدلة المعدة لتكون دليل اثبات
22	ثانياً-الأدلة الغير المعدة لتكون دليل اثبات
23	الفرع الثاني: تقسيم الدليل الإلكتروني من حيث مظهره
23	أولاً-دليل في شكل صورة رقمية
23	ثانياً: دليل مكتوب الكترونياً
24	ثالثاً: دليل في شكل تسجيلات صوتية
24	رابعاً-دليل في شكل فيديوهات رقمية

	الفرع الثالث: تقسيم الدليل من حيث طبيعته التقنية
24	أولاً: أدلة مستمدة من أشرطة مغناطسية
25	ثانياً: أدلة مستمدة من الأقراص المغناطسية
25	المطلب الثاني: إجراءات استخلاص الدليل الإلكتروني
26	الفرع الأول: الإجراءات التقليدية لاستخلاص الدليل الإلكتروني
26	أولاً: الانتقال للمعاينة في الجرائم الإلكترونية
27	ثانياً: إجراءات المعاينة في الوسط الإلكتروني
30	ثالثاً: التفتيش في الجرائم الإلكترونية
32	رابعاً: الخبرة في الجرائم الإلكترونية
39	الفرع الثاني: الإجراءات المستحدثة في استخلاص الدليل الإلكتروني
50	أولاً: اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور
51	ثانياً: التسرب الإلكتروني
56	المبحث الثاني: الإطار الدولي للدليل الإلكتروني
63	المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية المنظمة للأدلة الرقمية.
64	الفرع الأول: اتفاقية بودابست 2001 حول الجرائم الإلكترونية
64	أولاً: النشأة والخلفيات التي أفرزت الاتفاقية
65	ثانياً: نطاق التطبيق والأهداف الرئيسية
66	ثالثاً: قواعد التعاون الدولي في جمع وتبادل الدليل الرقمي
68	رابعاً: تقييم دور الاتفاقية ومدى انضمام الدول إليها
71	الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف ذات الصلة بالأدلة الرقمية
72	أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود (باليرمو 2000)
73	ثانياً: الاتفاقيات الدولية الخاصة بجرائم الاتصالات وتبادل المعلومات
75	الفرع الثالث: الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالدليل الإلكتروني
79	أولاً: الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات (2010) ¹

¹ الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات (2010): (معاهدة إقليمية أصدرتها جامعة الدول العربية وقُعت في القاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010، تهدف إلى تعزيز التعاون العربي لمواجهة جرائم تقنية المعلومات مثل الإرهاب الإلكتروني، غسيل الأموال الرقمي، الاحتيال عبر

- 81 ثانيا: الاتفاقيات الإفريقية والأوروبية ذات الصلة
- 84 ثالثا: التعاون القضائي الإقليمي وتبادل الأدلة الرقمية
- 85 رابعا: مدى فعالية هذه الاتفاقيات في دعم المنظومة الوطنية
- 85 المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية (الإنتربول، مجلس أوروبا...)
- 86 الفرع الأول: دور الإنتربول في دعم الإثبات الرقمي
- 86 أولا: الهيكلية التقنية للإنتربول في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية
- 88 ثانيا: برامج التنسيق والتحقيق الدولي
- 88 ثالثا: آليات تبادل الأدلة والمعلومات الرقمية
- 89 رابعا: التحديات التي تواجه الإنتربول في دعم الإثبات الرقمي
- 90 الفرع الثاني: دور مجلس أوروبا في تطوير الإطار القانوني للدليل الإلكتروني
- 90 أولا: الإطار القانوني المؤطر للإثبات الرقمي
- 91 ثانيا: توحيد الممارسات الإجرائية بين الدول الأعضاء
- 93 ثالثا: دعم القدرات القضائية والتقنية للدول
- 93 رابعا: توسيع التعاون خارج أوروبا
- 94 خامسا: نحو نظام عالمي موحد للأدلة الرقمية
- 94 سادسا: مبررات توسيع التعاون الدولي لمجلس أوروبا في مجال الدليل الرقمي
- 94 الفرع الثالث: دور المنظمات التقنية العالمية في دعم الإطار القانوني للدليل الإلكتروني
- 95 أولا: حوكمة الاتصالات الرقمية والأمن السيبراني – دور ITU
- 95 ثانيا: حماية الملكية الفكرية الرقمية وتعزيز الإثبات – دور WIPO
- 96 ثالثا: دعم حماية البيانات الشخصية والحقوق الرقمية عالميا
- 96 رابعا: محدودية تأثير المنظمات التقنية على الإطار القانوني للدليل الرقمي
- 97 المطلب الثالث: اتجاهات الدول المقارنة في الاعتراف بالأدلة الإلكترونية

الإنترنت، والاعتماد على الأنظمة الإلكترونية، من خلال توحيد السياسات الجنائية، تسليم المجرمين، المساعدة القضائية المتبادلة، جمع الأدلة الرقمية، وتبادل المعلومات الأمنية، مع التركيز على حماية أمن الدول ومجتمعاتها دون التدخل في الشؤون الداخلية.

98	الفرع الأول: الاتجاه الأنجلوسكسوني (القانون العام)
102	الفرع الثاني: الاتجاه العربي في اعتماد الدليل الإلكتروني
104	المبحث الثالث: ضمانات الدليل الإلكتروني
105	المطلب الأول: ضمانات سلامة الدليل الإلكتروني أثناء الجمع والحفظ
105	الفرع الأول: سلسلة الحياة
110	الفرع الثاني: التحقق من سلامة البيانات الرقمية
110	أولاً: آلية عمل الدوال التجزئية :
111	ثانياً: مطابقة القيم قبل وبعد التحقيق
111	ثالثاً: أثرها في منع الطعن في مصداقية الدليل
113	الفرع الثالث: التوثيق الزمني
113	أولاً: دور الطابع الزمني في إثبات تسلسل الأحداث
113	ثانياً: أنواعه التقنية
115	ثالثاً: حجته في النزاعات الرقمية
116	رابعاً: دور القاضي في تقدير الحجية
116	المطلب الثاني: حماية سرية البيانات والأدلة الرقمية
117	الفرع الأول: التشفير كوسيلة لحماية الأدلة
117	أولاً: مفهوم التشفير وأهم خوارزمياته
120	ثانياً: الإطار القانوني لاستخدام التشفير في التحقيق
123	الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية عن اختراق سلامة البيانات
123	أولاً: الجرائم الواقعة على الدليل الإلكتروني
130	ثانياً: العقوبات المقررة للجرائم المعلوماتية
132	ثالثاً: أثر الاعتداء على البيانات في القيمة الإثباتية
134	المطلب الثالث: مشروعية الدليل الإلكتروني
135	الفرع الأول: الضوابط التقنية والقانونية التي تكفل نزاهة الحكم القضائي عند تقدير الدليل
135	أولاً: سلطة القاضي في إطار رقابة تقنية قانونية صارمة

137	ثانيا: دور السوابق القضائية والاجتهادات المتقدمة
139	الفرع الثاني: دور الخبرة الفنية في دعم الدليل الرقمي
139	أولا: إلزامية الاستعانة بالخبير في تقييم الدليل الرقمي
141	ثالثا: تقدير قيمة تقارير التحليل الجنائي الرقمي
143	الفرع الثالث: إمكانية الطعن في الدليل الإلكتروني
143	أولا: الطعن بالتزوير الرقمي وفساد المحتوى
144	ثانيا: الطعن بالإخلال بسلسلة الحياة وضوابط الضبط التقنية
146	ثالثا: الطعن بإنكار الصلة بين الدليل والمتهم
149	الفصل الثاني: حجية الدليل الإلكتروني أمام القضاء الجنائي
150	المبحث الأول: سلطة القاضي الجزائي في قبول الدليل الإلكتروني
150	المطلب الأول: أساس قبول الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي
151	الفرع الأول: مبدأ حرية الإثبات كأساس لقبول الدليل الإلكتروني
151	أولا: مفهوم مبدأ حرية الإثبات
152	ثانيا أسباب الأخذ بمبدأ حرية الإثبات في مجال الإثبات الجنائي
154	الفرع الثاني: النتائج المترتبة على تطبيق مبدأ حرية الإثبات
154	أولا: البور الإيجابي للقاضي الجزائي في توفير الدليل الرقمي
156	ثانيا: البور الإيجابي للقاضي الجزائي في قبول الدليل الإلكتروني في التشريع الجزائري
157	المطلب الثاني: القيود الواردة على قبول الدليل الإلكتروني
158	الفرع الأول: قيود تتعلق بمشروعية الحصول على الدليل الإلكتروني
158	أولا: مفهوم مشروعية الحصول على الدليل الإلكتروني
161	ثانيا: مدى إمكانية قبول الدليل الإلكتروني الغير مشروع
163	الفرع الثاني: القيود الواردة أمام قبول الدليل الرقمي بنصوص خاصة
163	أولا: قيد الإثبات بالدليل الإلكتروني في جريمة الرنا
164	ثانيا: قيد الإثبات بالدليل الإلكتروني في المسائل غير الجنائية
167	المبحث الثاني: سلطة القاضي الجنائي في تقدير الدليل الإلكتروني

المطلب الأول: مضمون مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي بالدليل الإلكتروني

168

الفرع الأول: مفهوم مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائي

168 أولا: ضبط معنى الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائي

169 ثانيا: أساس مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي بالدليل الإلكتروني

170 ثالثا: مجال إعمال مبدأ حرية القاضي الجزائي في الاقتناع

الفرع الثاني: مظاهر ممارسة القاضي لمبدأ الاقتناع الشخصي بالدليل الإلكتروني

173 أولا: سلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة من حيث ذاتها

174 ثانيا: سلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة الرقمية بمجموعها

175 المطلب الثاني: ضوابط الاقتناع بالدليل الإلكتروني في الإثبات

176 الفرع الأول: ضابط تتعلق بمصدر الاقتناع

177 أولا: تأسيس اقتناع القاضي على أدلة صحيحة

179 ثانيا: طرح الدليل في جلسة المناقشة.

180 الفرع الثاني: ضوابط تتعلق بالاقتناع في حد ذاته

180 أولا: بناء الاقتناع على الجزم واليقين

181 ثانيا: ملائمة الاقتناع القضائي للعقل والمنطق

181 ثالثا: الاقتناع بأدلة متكاملة خالية من التناقض

183

خاتمة